



الدورة السابعة عشرة

لاهاي، ٥ - ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

تقرير المكتب بشأن المواضيع الفرعية المتعلقة برقابة إدارة الميزانية والمباني

- ١- يقدم هذا التقرير من طرف الميسر المعني بالميزانية، السفير ينس أوتو هورسلند (الدانمرك)، عملاً بالولاية التي أناطها المكتب بجهات التنسيق بشأن المواضيع الفرعية لرقابة إدارة الميزانية والمباني (السفير إدواردو رودريغيز فلترى (بوليفيا) والسفير ويليس دلفالي (بانما) على التوالي) في نطاق الفريق العامل في لاهاي لتيسير شؤون الميزانية^(١)
- ٢- وقامت جهات التنسيق بإعداد تقارير عن أنشطتها خلال عام ٢٠١٨. وترد هذه التقارير بشكل المرفق الأول والمرفق الثاني بهذا التقرير.

^(١) قرار المكتب المؤرخ في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨

المرفق الأول

تقرير المكتب بشأن جهة التنسيق المتعلق بموضوع
الرقابة على إدارة الميزانية

ألف - مقدمة

٣- إن ولاية الرقابة على إدارة الميزانية مستمدة من قرار الميزانية المعتمد في الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف.^(١) وفي ذلك القرار، لاحظت الجمعية وضع عمليات التخطيط الاستراتيجي للمحكمة، وأعدت التأكيد على أهمية تعزيز العلاقة بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، واستذكرت الدعوات السابقة للحوار بين الجمعية والمحكمة بشأن التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك إدارة المخاطر. وأشارت أيضا إلى مختلف هيئات الرقابة في المحكمة، ألا وهي؛ لجنة المراجعة، ولجنة الميزانية والمالية، والمراجع الخارجي، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلي. وأخيرا، أوصت الجمعية العامة بأن "توسع هذه الهيئات نطاق تنسيقها من أجل تحسين تبادل المعلومات في حينها ورفع التقارير عن النتائج فيما بينها وبين أجهزة المحكمة والمكتب والجمعية العامة وذلك لتحسين قدراتها على الرقابة".^(٢)

٤- في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وافق المكتب على تخصيص الإشراف على إدارة الميزانية إلى مجموعة عمل لاهاي كموضوع فرعي لتيسير الميزانية. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، أعاد المكتب تعيين السفير إدواردو رودريغيز (بوليفيا) كمنسق لموضوع رقابة إدارة الميزانية.

٥- وكانت أهداف جهة التنسيق لعام ٢٠١٨ إجراء مشاورات مع المحكمة وهيئات الرقابة بشأن المسائل ذات الصلة، وعقد اجتماعات غير رسمية لإطلاع الدول الأطراف على التطورات.

باء - الاجتماعات والمناقشات

٦- تم عقد أربعة اجتماعات حول موضوع رقابة إدارة الميزانية في عام ٢٠١٨، في ١ حزيران/يونيو و ٣١ تموز/يوليو و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك، عقدت جهة التنسيق اجتماعات غير رسمية مع ممثلي المحكمة ومختلف الهيئات الفرعية للجمعية المسؤولة عن الجوانب المختلفة لرقابة إدارة الميزانية.

٧- لقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لجهة التنسيق لتحديث الدول الأطراف بشأن التطورات ذات الصلة ولتستمع المجموعة العاملة إلى عدة هيئات رقابية فيما يتعلق بعملها وجهودها للتنسيق.

١ - مسائل المراجعة

٨- خلال اجتماعاته، نظر الفريق العامل في تقارير المراجعة في الحسابات التي أعدها مراجع الحسابات الخارجي للمحكمة، ديوان المحاسبة. وفي الاجتماع الذي عقد في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٨،

(١) ICC-ASP/16/Res.1 القسم (ي).

(٢) المرجع نفسه.. الفقرة ٨.

أطلع ممثل المراجع الخارجي، السيد ميشيل كاموين، الدول الأطراف على أنشطة أعمال المراجعة في الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٨. وأشار إلى أن المراجعة في البيانات المالية لعام ٢٠١٧ للمحكمة^(٣) وللصندوق الاستئماني للضحايا^(٤) أسفر عن رأي غير متحفظ، تمشيا مع معايير القطاع العام الدولي المنطبقة. وفي الاجتماع الذي عقد في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨، قام ممثل مراجع الحسابات الخارجي، السيد غاي بيولي، بإطلاع الفريق العامل المعني عن تقرير مراجعة الحسابات النهائية بشأن إدارة الموارد البشرية.^(٥) أعطى ذلك التقرير نظرة شاملة عن القوى العاملة في المحكمة، وشمل جميع طرائق التعاقد الحالية (الوظائف الثابتة، والتعيينات قصيرة الأمد، والمساعدة المؤقتة العامة، الخ). وتطرق التقرير إلى مواضيع مثل التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي وإجراءات التوظيف والجو العام في المحكمة. وفتت جهة التنسيق انتباه الدول الأطراف إلى عدة توصيات في التقرير كانت ذات صلة بموضوع الرقابة على إدارة الميزانية.^(٦)

٩- وفيما يتعلق بعملية التفاعل بين مراجع الحسابات الخارجي وهيئات الرقابة الأخرى، خاصة فيما يتعلق باختيار مواضيع المراجعة، أوضح ممثلو مراجع الحسابات الخارجي أن المراجعين الرئيسيين هم لجنة المراجعة ولجنة الميزانية والمالية، وأن عملية تحديد المواضيع كانت غير رسمية. وفي هذا السياق، أكد المنسق على أن الجمعية العامة في وضع يمكنها من اقتراح المواضيع التي يلزم تناولها في عمليات مراجعة الأداء في المستقبل. ولاحظت لجنة الميزانية والمالية في تقريرها عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين، أن لجنة المراجعة أيدت رغبة مراجع الحسابات الخارجي على تركيز مراجعة الأداء لعام ٢٠١٩ على عملية الميزانية.^(٧)

١٠- وفي الاجتماع الذي عقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعربت الدول عن تقديرها لعمل المراجع الخارجي، بما في ذلك تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن إدارة الموارد البشرية. وأيدت الدول توصيات لجنة الميزانية والمالية بأن توافق الجمعية العامة على البيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا لعام ٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، تم الإعراب عن التأييد للتوصيات الواردة في الفقرتين ٢٤٠ و ٢٤٤ من تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين.

تعيين مراجع حسابات خارجي جديد

١١- وتم الاستدكار في الاجتماع الذي عقد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ بأن مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي، ديوان المحاسبة، ستنتهي بالبيانات المالية للمحكمة وللصندوق الاستئماني للضحايا لعام ٢٠١٩، وأن الإجراء المفصل المتعلق باختيار مراجع حسابات خارجي سيتم توفيره من قبل وحدة المشتريات بحلول الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف. وقدم الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية

^(٣) ICC-ASP/17/12 .

^(٤) ICC-ASP/17/13 .

^(٥) ICC-ASP/17/7 .

^(٦) التوصية (١) حول شمل تدابير إضافية تهدف إلى زيادة تمثيل الموظفين الأناث، خاصة في مستويات الوظائف العليا؛ التوصية (٢) حول تطبيق مجموعة واحدة من سياسات الموارد البشرية من قبل أجهزة المحكمة المختلفة؛ التوصية (٦) حول إنشاء إما عدم التوافق بين الانتماء إلى الموظفين وإدارة الوظائف المنتخبة، أو الشروط الصارمة لتفادي تضارب المصالح في مثل هذه الحالات؛ التوصية (٨) حول إنشاء وظيفة المحقق في الشكاوى؛ والتوصية (٩) حول تطوير ونشر ميثاق الأخلاقيات.

^(٧) ICC-ASP/17/15 ، الفقرة ٢٣٥.

تحديث عن إجراءات الاختيار مشيراً إلى أن العملية قد بدأت في بداية عام ٢٠١٨. وكانت المرحلة الأولى عبارة عن طلب للتعبير عن الاهتمام الذي تم إرساله من قبل وحدة المشتريات بالمحكمة إلى جميع الدول الأطراف في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، تمت دعوة عدد من الشركات من قائمة معتمدة سابقاً للتعبير عن اهتمامها. والمرحلة التالية كانت عبارة عن طلب لتقديم العروض الذي سيكون موعده النهائي في أوائل عام ٢٠١٩. وفي تلك المرحلة، ستقوم لجنة المراجعة سوية مع نائب الرئيس في لاهاي بتشكيل لجنة اختيار. وسيتم بعد ذلك إبلاغ توصية إلى الجمعية قبل دورتها الثامنة عشرة.

هيئات الرقابة

- ٢

١٢- في الاجتماع الذي عقد في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨، كاستمرار للنظرة العامة على ممارسة عمل مختلف الهيئات التي تساعد الجمعية في مهامها الرقابية، قدم رئيس لجنة المراجعة ومدير مكتب مراجعة الحسابات الداخلي عرضاً عن أعمال كل منهما .

١٣- وأشار رئيس لجنة المراجعة، السيد سمير أبو لغد، إلى أن لجنة المراجعة واصلت تفاعلها الوثيق مع هيئات الرقابة الأخرى ومع المحكمة عن طريق تلقي المعلومات وإجراء مناقشات أثناء الدورة مع ممثلي مراجع الحسابات الخارجي حول مسائل المراجعة الخارجية ومكتب المراجعة الداخلي حول مسائل المراجعة الداخلية، وكذلك مع آلية الرقابة المستقلة. وأشار رئيس لجنة المراجعة إلى أن لجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة استمرت في تبادل المعلومات وتحديث بعضهما البعض بشأن المسائل ذات الصلة. وأشار أيضاً إلى أن وجود عضوين في لجنة الميزانية والمالية ممثلين في لجنة المراجعة، وأمين تنفيذي مشترك لكلا اللجنتين، يساهم في تدفق المعلومات على النحو الأمثل بالإضافة إلى تلافي ازدواجية العمل. وأكد رئيس لجنة المراجعة أنه على الرغم من مدة تواجدها القصيرة، فقد عملت لجنة المراجعة كعنصر تحفيزي لإحداث تحسينات هامة، ووجدت موقفاً تكميلياً في بنية الإشراف في المحكمة. ورداً على سؤال يتعلق بالاختلافات بين لجنة المراجعة ومكتب المراجعة الداخلي، أشار أحد أعضاء لجنة المراجعة إلى أن مكتب المراجعة الداخلي هو هيئة داخلية، وبالتالي جزءاً من المنظمة نفسها، في حين أن لجنة المراجعة كانت تتألف من خبراء مستقلين منتخبين للإشراف على أداء أعمال المراجعة. وشملت ولاية لجنة المراجعة أيضاً مواضيع مثل إدارة المخاطر، والقيم والأخلاقيات، والشفافية والمساءلة.

١٤- أبلغ رئيس لجنة المراجعة أنه في دورتها السابعة في آذار/مارس ٢٠١٨، رحبت لجنة المراجعة بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في مجال إدارة المخاطر، خاصة التشغيل الكامل للجنة إدارة المخاطر وتنظيم الدورات التدريبية للمسؤولين عن المخاطر. وأشار إلى أن لجنة المراجعة أوصت بأن تواصل المحكمة، بالتعاون الوثيق مع مكتب المراجعة الداخلي، تناول توصيات المراجعة الداخلية غير المنفذة.

١٥- شدد رئيس لجنة المراجعة على الحاجة إلى إحراز تقدم جوهري في مجال القيم والأخلاقيات. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن لجنة المراجعة قد طلبت في نيسان/أبريل ٢٠١٧ أن تقوم المحكمة، باستخدام طاقتها الداخلية، بتقديم إطار منقح للقيم والأخلاقيات يستند إلى قيم المحكمة ومدونة قواعد السلوك العامة المنطبقة على جميع الموظفين وتحديد السلوك المهني المتوقع في أداء أنشطة معينة. واختتم رئيس لجنة المراجعة بيانه قائلاً أن عدداً من توصيات لجنة المراجعة المتعلقة بمبكل الحوكمة ما زالت معلقة،

مثل شمل أولويات المحكمة في إعداد دليل تنظيمي، وهو أمر شائع في معظم المنظمات الدولية، لتحسين التعاون والتفاهم والوضوح فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة للأقسام والوحدات.

١٦- وأوضح مدير مكتب المراجعة الداخلي أن المكتب أجرى تقييمات لفعالية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية وتحديد نواحي التحسين. كما أجرى المكتب تقييمات بناء على طلب الإدارة تغطي مجموعة واسعة من المواضيع بداية من التنظيم والاستراتيجيات والسياسات إلى نفقات العمليات والنظم. قام المراجعون الداخليون بعملهم بشكل مستقل وموضوعي وقاموا برفع تقارير أعمالهم إلى لجنة المراجعة وإداريا إلى قلم المحكمة. وأشار المدير أيضا إلى أن المكتب يطور بشكل مستقل خطة عمل سنوية تحدد النواحي التي قد تحول مخاطرها دون تحقيق أهداف المحكمة، وجدولتها، سوية مع مدخلات من الإدارة العليا وهيئات الحوكمة، في سجل مخاطر المحكمة. وأخذ المكتب في اعتباره خطة عمل المراجع الخارجي لتلافي ازدواجية العمل. وأصدر المكتب توصيات لإدارة المحكمة لتحسين المسائل التي تم تحديدها أثناء القيام بالمراجعة في أمور التنظيم والحوكمة والعمليات. وكان مديرو المحكمة هم "أصحاب" التوصيات والمسؤولين عن تنفيذها. ثم تابع المكتب تنفيذ التوصيات مرة أو مرتين في السنة.

جيم - التوصيات

١٧- تقوم جهة التنسيق، من خلال المكتب، بتقديم الصيغة المقترحة الواردة في تذييل هذا التقرير لتنظر فيها الجمعية.

صيغة القرار المقترحة لعام ٢٠١٨

ليتم إدراجها في قرار الميزانية

رقابة إدارة الميزانية

جمعية الدول الأطراف

- ١- إذ تلاحظ أن الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام تنسم بالدينامية ويتم تحديثها على أساس منتظم؛
- ٢- إذ تلاحظ عزم المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة لإعداد خطط استراتيجية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وتشدد على أهمية تلقي الخطط الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن، ومن المفضل أن يتم ذلك قبل بداية فترة الخطة الاستراتيجية، وتطلب من المحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة تحديث الدول الأطراف عن تطوير تلك الخطط؛
- ٣- إذ تجدد دعوتها إلى مكتب المدعي العام لإبلاغ المكتب عن تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وعن أي دروس مستفادة؛
- ٤- إذ تكرر التأكيد على أهمية تعزيز العلاقة والتماسك بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، وهو أمر بالغ الأهمية لمصادقية واستدامة النهج الاستراتيجي للأمد الطويل؛
- ٥- إذ تستذكر دعوتها إلى المحكمة لعقد مشاورات سنوية مع المكتب في الربع الأول من العام بشأن تنفيذ خطته الاستراتيجية خلال السنة التقويمية السابقة، بهدف تحسين مؤشرات الأداء؛
- ٦- إذ ترحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في مجال إدارة المخاطر، خاصة فيما يتعلق بإنشاء لجنة إدارة المخاطر وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المخاطر؛
- ٧- واذ تلاحظ أدوار الرقابة الخاصة بلجنة المراجعة ولجنة الميزانية والمالية والمراجع الخارجي وآلية الرقابة المستقلة ومكتب المراجعة الداخلي، وتوصي بأن تواصل هذه الهيئات توسيع تنسيقها من أجل تحسين تبادل المعلومات في حينها ورفع التقارير عن النتائج فيما بينها وبين أجهزة المحكمة والمكتب والجمعية العامة وذلك لتحسين قدراتها على الرقابة والتلافي الازدواجية في الاختصاص وفي العمل.

المرفق الثاني

تقرير جهة التنسيق لموضوع المباني

- ١- أعاد المكتب تعيين السفير ويليز ديفاللي (بنما) كجهة تنسيق لموضوع المباني عن طريق الموافقة الصامتة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨.^(١)
- ٢- الولاية المحددة لموضوع المباني لعام ٢٠١٨، مستمدة من الفقرتين ٦ و ٧ من القسم بء من المرفق الثاني من القرار ICC-ASP/15/Res.2، التي أوصت بأن يعهد إلى المكتب الولاية المتعلقة بميكل الحوكمة وتكاليف الملكية الكاملة وذلك من خلال مجموعة لاهاي العاملة التي لديها تسهيل على الميزانية أو، إذا لزم الأمر، لجنة فرعية منها.
- ٣- في عام ٢٠١٨، عقدت مجموعة لاهاي العاملة ("مجموعة العمل") ثلاثة مشاورات بشأن المباني (١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر). وتمت دعوة المحكمة لحضور هذه الاجتماعات.

ألف - اجتماعات ومناقشات

الصيانة للأمد الطويل واستبدال المعدات

- ٤- خلال الاجتماع، قدمت إلى الدول استنتاجات تقرير المحكمة بشأن حلول لتمويل استبدال المعدات الطويلة الأمد في مقرها في لاهاي^(٢): أي أن إحدى ممارسات المنظمات الدولية التي تملك مبانيها أن يكون لديها خطة طويلة الأمد وخطط متواصلة متوسطة الأمد مدتها خمسة سنوات لتقدير تكاليف استبدال المعدات؛ وأن النفقات ذات الصلة يتم تمويلها من خلال حسابات الصناديق المالية التي يتم تمويلها بدورها من خلال مساهمات الدول. ويتمثل الخيار المفضل للمحكمة في إنشاء صندوق لتغطية النفقات المتعلقة بالمباني المخطط لها لإدراجها في خطة طويلة الأمد.
- ٥- أشارت المحكمة أنه عندما استفسرت عن عينات تمثيلية للمقارنة، بحثت عن مرجع لها في المنظمات الدولية التي تملك مبانيها وطلبت المعلومات من شبكة إدارة المرافق. وأشار قلم المحكمة أيضا أن المحكمة وجدت أن لهذه المنظمات خطة طويلة الأمد وخطط متواصلة متوسطة الأمد مدتها خمسة سنوات لتقدير تكاليف استبدال المعدات وصناديق مالية للنفقات المتعلقة بالمباني، وأن المنظمات الأخرى، بما في ذلك في لاهاي، لم تستوفي هذه المعايير لأن المباني تملكها الدولة المضيفة.

(١) عين السفير ويليز ديفاللي (بنما) مبدئياً كجهة تنسيق لموضوع المباني بواسطة الموافقة الصامتة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٢) ICC-ASP/17/23.

٦- أشارت الدول الأطراف إلى أن تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين^(٣)، يشير إلى أن خطة الخمسة سنوات للإنفاق الرأسمالي تشكل نوحاً مناسباً وأن اللجنة تؤيد اعترام المحكمة لتقدم خطة الخمسة سنوات هذه سوية مع التطلعات المتوقعة للمدى الطويل. ولكن، أثارت بعض الدول الأطراف عدداً من الشواغل بشأن مسألة استبدال المعدات ووافقت على توصية اللجنة بعدم دعم إنشاء صندوق مالي لأن الحاجة إلى إنشاء صندوق كهذا للمدى الطويل لاستبدال المعدات لم يتم بيانه حتى الآن.

٧- واستجابة للشواغل التي أثارها بعض الدول الأطراف بشأن الصلاحيات والاختصاصات، خاصة مستوى الوضوح والتأخير في التوزيع وعدم وجود رأي خارجي ثان، أشارت المحكمة إلى أن الاختصاصات كانت نتيجة مفاوضات معقدة ولكنها كانت في مرحلتها النهائية والمتوخى هو أن يتم إنهاؤها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأشارت المحكمة إلى أن العرض يشمل بنوداً خاصة بشأن الحوافز بالإضافة إلى مؤشرات الأداء مع عقوبات متعلقة بما في حالة عدم تحقيق الالتزامات.

٨- ولاحظت المحكمة أن خطة استبدال المعدات والصيانة الوقائية والتصحيحية هي مسائل منفصلة، حيث تم شمل هذه المسائل الأخيرة في البرنامج الرئيسي الخامس. وقد أوضحت المحكمة أنه نظراً لارتباط مسائل الصيانة واستبدال رأس المال ببعضها البعض، سيقوم المقاول الرئيسي الجديد بالتعامل بكل من مسائل الصيانة واستبدال المعدات. وأكدت المحكمة أيضاً أنه نظراً إلى أن المقاول الرئيسي الجديد سيكون مسؤولاً عن شراء بدائل للمعدات، فإن مخاطر الفشل ستتم إدارتها بالشكل الملائم. وبما أن المقاول هو المسؤول عن مباني أخرى، فسيتمكن من القيام بعمليات شراء مشتركة. يجب أن يشمل هذا النهج الفعال من حيث التكلفة والكفاءة استخدام أفضل طرق الممارسات وتحقيق أفضل قيمة من حيث التكلفة.

٩- وفيما يتعلق بتمويل أي احتياجات لاستبدال المعدات في المستقبل، تم الإعراب عن وجهات نظر متباينة بشأن معنى مصطلح "المستقبل المنظور".

باء - التوصيات

١٠- تقدم جهة التنسيق من خلال المكتب التوصيات الواردة في التذييل لإدراجها في قرار الميزانية لكي تنظر فيه الجمعية.

^(٣) ICC-ASP/17/23.

تذييل

توصيات لإدراجها في قرار الميزانية

مباني المحكمة

جمعية الدول الأطراف

١- إذ تلاحظ المعلومات التي قدمتها المحكمة بشأن حلول تمويل استبدال المعدات الطويلة الأمد في مقرها في لاهاي؛ وتلاحظ كذلك المصادقة التي قدمتها لجنة الميزانية والمالية فيما يتعلق بالمقترح بأن تقدم المحكمة بصورة دورية تقديرات للنفقات مدتها خمسة سنوات بالإضافة إلى توقعات بشأن الخطط طويلة الأمد؛ وتلاحظ كذلك أن أي احتياجات لاستبدال المعدات التي تنشأ في المستقبل المنظور ينبغي تمويلها في نطاق إجراءات الميزانية العادية إلى المدى الذي يبرره الإنفاق؛ وتلاحظ كذلك أن المحكمة سوف تسعى للحصول على وجهات نظر المتعاقد الرئيسي القادم، وأنه ينبغي إعادة النظر في التمويل عندما تكون التكاليف على وشك ارتفاع كبير وعندما تصبح التقديرات طويلة الأمد المقترحة متوفرة.

٢- وإذ تؤكد مجدداً أن المكتب مكلف بالولاية المتعلقة بميكل الحوكمة والتكاليف الإجمالية، من خلال فريقها العامل في لاهاي الذي يتولى تيسير الميزانية، أو، إذا لزم الأمر، لجنة فرعية منه؛ وتطلب تقديم تقرير عن الموضوع ليتم النظر فيه الدورة الثامنة عشرة للجمعية.